(الأمناء) تزور مخيم اعتصام العسكريين الجنوبيين أمام مقر التحالف بعدن

العيسائي: نحمل مسؤولية أي تأخير أو مماطلة عن صرف المرتبات التحالف وحكومة الشرعية

"الأمناء" لقاءات / محمد صالح الذيب:

قامت "الأمناء" بزيارة إلى مخيم العسكريين الجنوبيين أمام مقر التحالف الغربي في مديرية البريقة لتنقل معاناتهم جراء توقف مرتباتهم لأكثر من خمسة أشهر.

وأجرت "الأمناء" من مخيم الاعتصام أمام مقر التحالف عددا من اللقاءات، بدأتها مع المحامي سعيد علي العيسائي، الذي كان متواجدا داخل المخيمات، وبصفته متضامن مع زملائه الضباط في الجيش والأمن الجنوبي ومحامي عن ٥٣٣ ضابط أمن سياسي أمام القضاء. حيث سألناه عن أسباب تواجد المعتصمين أمام مقر التحالف وأسباب عدم تنفيذ الأحكام القضائية من قبل المحكوم عليها، ومن هي الجهات المعرقلة للتنفيذ، فقال المحامي العيسائي: "نقدم الشكر لـ"الأمناء" لما تقوم به من نشر للمواضيع المهمة المتعلقة بهموم الناس والمظالم التي عمت عموم الشعب، ومن هنا ومن موقع الاعتصام أمام مقر التحالف كان تواجدنا وتضامنا مع زملائنا العسكريين في الجيش والأمن الجنوبي التي توقفت صرف مرتباتهم لخمسة أشهر متتالية (مارس، أبريل، مايو، يونيو، ويوليو ٢٠٢٠م)، ورواتب ٧ أشهر سابقة من أعوام ٢٠١٦و٢٠١٧م".

وأضاف: "وبعد أن كابدوا الصبر والمرض والمعاناة والغلاء المعيشي وتعطيل الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي وفقدوا سبل العيش الكريم فقد تداعى المظلومون والمقهورون للتجمع أمام مقر التحالف للاعتصام السلمي باعتبار التحالف المسؤول أمام اليمنيين ومعه المجتمع الدولي بصرف المرتبات لموظفي جهاز الدولة، عسكريين ومدنيين، وتوفير الخدمات الأساسية للشعب اليمني وفقا للبند السابع من القرار الدولي رقم ٢٢١٦ وغيرها، وبعد أن فشلت حكومات الشرعية المتعاقبة الفاسدة عن صرف المرتبات الشهرية وتنفيذ القرارات الجمهورية والأحكام القضائية النافذة المتعلقة بالمرتبات والتسويات والتعويضات، ولهذا كان الاعتصام في هذا المكان المناسب بعد أن أصبح رئيس الجمهورية والحكومة اليمنية تعيش خارج الوطن وبعيدة عن هموم ومشاكل ومعاناة الشعب فقد اتضح أيضا بأن المؤسسات المدنية والعسكرية والأحزمة الأمنية وأسر الشهداء والجرحى والمقاومة الجنوبية والمقاتلين بالجبهات لم يستلموا رواتبهم منذ خمسة أشهر وهذه كارثة كبيرة ستعرض الناس لمجاعة وكارثة إنسانية يتحملها المجتمع الدولي".

وتابع: "أما فيما يخص الـ٥٣٣ ضابط أمن سياسي فهم ضمن القرارات الجمهورية المشمولين بالقرارات رقم ١٩و٢٠ و٢١ لعام ٢٠١٤م وبعد متابعات بتنفيذ هذه الأحكام مع رئاسة الجهاز وتم التسوية لمرتباتهم لشهر سبتمبر ٢٠١٧م ؛ أي لشهر واحد فقط، ثم توقف استمرار الصرف بسبب فساد وتلاعب الجهات المختصة بالمالية والبنك المركزي ورئاسة الجهاز، ومثل هذه الإجراءات لا يجوز توقيف قرارات التسوية بعد النفاذ للقرار الجمهوري، ولكن هذه المأساة التي تعيشها بلدنا من فساد سياسي متعمد بتعطيل القرارات الرئاسية بدون حساب أو عقاب".

واستطرد: "وبسبب إصرار الضباط الـ٥٣٣ على انتزاع الحقوق بموجب القوانين تم اللجوء للقضاء الإداري، وأصدرت عدالة المحكمة حكماً قضى بموجبه إلزام الحكومة برئاسة رئيس الوزراء ورئيس الجهاز المركزي للأمن السياسي بتنفيذ القرارات الجمهورية الخاصة لـ ٥٣٣ ضابط أمن سياسي وبجميع الفقرات المشمولة فيه وإلزام الحكومة بصرف المرتبات فورا واستمرار صرفها شهريا بانتظام، إلا أن المحكوم عليهم ظلوا يتهربون ويماطلون ويتلاعبون بالتنفيذ للأحكام القضائية حتى وصل الأمر القضائي بالتنفيذ الجبري والحجز على الحساب الخاص برئاسة الوزراء عبر البنك المركزي وحتى الآن لا زال التلاعب والتهرب من الجهات المعنية بالتنفيذ، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مخاطر الفساد الإداري والمالي للحكومة وفقدان الرقابة والمحاسبة".

وقال العيسائي: "من هنا من باب مقر التحالف نطالب التحالف بصرف جميع الرواتب للجيش والأمن الجنوبي السابقة واللاحقة وإلزام الحكومة بتنفيذ القرارات الجمهورية للجيش والأمن العام والسياسي وتنفيذ الأحكام القضائية فورا لـ٥٣٣ ضابط أمن مع التسويات والتعويضات.. نحمّل مسؤولية أي تأخير أو مماطلة عن صرف المرتبات الجهتين المعنية بالأمر: التحالف وحكومة الشرعية، كما نطالب الإسراع بتوفير خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي وإعادة ما تم تدميره من الحرب؛ لأن عدن لا تحمل أكثر ما هي عليه من معاناة من شدة الحر وأزمة المياه وغلاء المعيشة".

واختتم حديثه بالقول: "سنواصل تضامننا الكامل مع زملائنا بالاعتصام حتى تحقق طلباتهم".

ملاحقة قانونية

بدوره، قال العقيد محسن المحرابي، أحد الضباط المعتصمين الذي تحدث بالنيابة عن جميع زملائه في المخيم قائلا: "نحن نتعرض في هذه الأيام لعوامل التعرية في مخيم الإرسال الإذاعي أمام بوابة التحالف العربي، الممثل للتحالف الدولي في ملف القضية اليمنية القائمة، والتي طالت على حساب مكاسب الشعب وأطالت الحرب في اليمن، وبسبب كثرة تشكيل اللجان والمفاوضات بين الأطراف المتنازعة باليمن على مصالحهم سببت أزمة خانقة على معيشة الناس وتعطيل مصالحهم وتدمير البنية التحتية وتعطيل الخدمات من كهرباء ومياه وصرف صحي وغيرها.. حتى وصلت هذه الأزمة إلى قطع رواتب العسكريين والأمنيين لخمسة أشهر من عام ٢٠٢٠م ورواتب ٧ أشهر من الأعوام ٢٠١٦ و٢٠١٧م وهذه الأعمال الفاسدة التي استهدفت هذه الشريحة من أبطال القوات المسلحة والأمن الذي كان لهم الدور البطولي لتأسيس دولة النظام والقانون في الجنوب، وهم حماة الوطن، وأصبح اليوم هؤلاء القادة والضباط وأسر الشهداء والجرحى أمام مقر التحالف يطالبون برواتبهم ومصدر قوت أولادهم وهم في هذا العمر من الشيخوخة يطالبون المستحقات القانونية".

وأضاف لـ"الأمناء": "صبرنا كثيرا من أجل أن نحافظ على الخيط الرفيع من العلاقة وتقدير وضع بلدنا الصعب من ماضيه وحاضره الذي ظلم فيه كل الناس، الذين هم على الراتب يعيشون، لكن للأسف لم يجدي صبرنا، ونحن نظن أنه سيطلع من يحس بأنين الناس في ظل وضع ثقيل وصعب جدا مر على البلاد والناس تموت ولم يحركوا ساكنا في معالجة الوضع المزري".

وتابع: "لكن تماديهم في كل السنين الخمس الماضية ليس فقرا بل مركز لتعذيب هؤلاء القوم الذين لم يكنوا منحازين إلا لضمان المعيشة أولا لأنه وصل إلى قناعة أنه مستغنى عنه بعد عدة وقفات خلال الفترة الماضية من نهاية ٢٠١٦م والهيئة العسكرية مشكورة تتحمل المسؤولية أمام أصحاب المصلحة وتواجه كذب الجهات المسؤولة حتى يومنا هذا من العام ٢٠٢٠م مع تخلف دائم عن دفع الراتب المستحق عليهم حتى أنه بلغ ١١ شهرا وآخر راتب كان فبراير الماضي".

واستطرد: "وصل الناس إلى قناعة أن كل من يهمه الأمر وبيده فكفكة العقد أصبح لأذنيه واحدة من طين وأخرى من عجين، والبلد والعملة الكل ينهار والشعب يتضرر جوعا ونقص في كل وسائل الحياة دون أي لفتة من يهمه الأمر وبيده الحل أو التحالف الدولي والعربي الذي مكلف بملف البلاد وتحت البند السابع".

وقال المحرابي: "الشرعية منتظرة من الأمراض بكل أشكالها بأنها كفيلة في تعقيد الوضع في وجه الجميع وخلق الأزمات هنا وهناك ظنا منهم أن الحياة والموت بأيديهم واستخدام أتفه الأساليب التي استخدمها عفاش في معاملة من أراد تطفيشه وأن الباقين ومن يتذكر سلوكيات عفاش أنهم قادرون على تمويت من يتلذذون في تعذيبهم متناسين أن لكل ظالم نهاية ولهم في ذلك عبر لو يعتبروا، أما نحن قد عزمنا الأمرَ في شد الهمم ودعوة كل مظلوم بأن يشد الرحال إلى جانب إخوانه والإقامة الدائمة والمفتوحة سلميا مع تقديم الحجة بالحجة لتبرير اعتصامنا".

واختتم بالقول: "نؤكد لمن يفكر أن يموتنا ويقضي علينا جوعا أنه ملاحق قانونا، ولا مفر من قضاء الله وقدره، وأننا أكثر ثقة بتحقيق الحق الذي لا يموت وبعده مطالب. إننا نعلنها صرخة بوجه كل ظالم وإنا لمنتصرون؛ لأن الفاسدين أجبن مما يتصوره ظن الإنسان، بعكس صاحب الحق الذي ينتمي إلى عموم الشعب الذي عانى ويعاني الأمرين من أشباه قيادات خذلت الوطن".